

المبادرة الأمريكية للإصلاح السياسي بشأن المنطقة العربية: نموذج الجزائر

The American Initiative for Political Reform in the Arab Region

The Algerian Model

محمد العربي كريم

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، mohammed.alarbi1986@yahoo.com

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ قبول النشر: 2024/12/17

تاريخ الاستلام: 2024/11/17

ملخص:

شكلت الدعوات التي نادى بها الشارع العربي في إطار الإصلاح السياسي حيزاً هاماً للدراسة والبحث من قبل الدارسين والباحثين، فمنذ البداية كان ينظر إلى التغيرات التي اجتاحت الشارع العربي والتي جاءت نتيجة احتجاجات ما عرف بالربيع العربي على أنها دعوات هبت رياحها من قبل الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية محاولة من خلال ذلك تسيير دفة الشارع العربي وفق رؤيتها، والضغط على الأنظمة العربية عن طريق مساومتها بملفات كقدرتها على تحقيق الديمقراطية كواقع فعلي، ولعل من بين هذه الدول تبرز الجزائر كدولة محورية في رؤية الأنظمة الغربية، فهي كغيرها جزء لا يتجزأ من الشارع العربي، وينطوي عليها ذات الرؤية الغربية في مجالات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

الكلمات مفتاحية: التحول الديمقراطي؛ الديمقراطية؛ الإصلاح السياسي؛ المبادرات الأمريكية؛ الربيع العربي؛ النظام العربي.

Abstract:

The calls made by the Arab street within the framework of political reform have constituted an important area for study and research by scholars and researchers. From the beginning, the changes that swept the Arab street, which came as a result of the protests known as the Arab Spring, were viewed as calls blown by the West, led by the United States of America, in an attempt to direct the Arab street according to its vision, and to pressure the Arab regimes by bargaining with them on files such as their ability to achieve democracy as an actual reality. Perhaps among these countries, Algeria stands out as a pivotal country in the vision of the Western regimes. Like others, it is an indisputable part of the Arab street, and it includes the same Western vision in the areas of political reform and democratic transformation.

Keywords: Democratic transition; democracy; political reform; American initiatives; Arab Spring.

1. مقدمة:

آذنت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 بميلاد حقبة سياسية دولية جديدة سمتها الرئيسية الجموح المتزايد من قبل الولايات المتحدة نحو الاستخدام المفرط واللامحدود للوسائل العسكرية والضغط السياسي في مواجهة القوى المعارضة لسياسة الهيمنة الأمريكية. ولقد جرت عنونة أهداف السياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر بثلاثة شعارات رئيسية: (الحرب على الإرهاب، نزع أسلحة الدمار الشامل، إحداث تغييرات سياسية في مناطق مختلفة من العالم)¹.

ومن المؤكد أن قضية الإصلاح لم تكن قط ضمن أولويات الإدارة الأمريكية في مرحلة ما قبل أحداث الحادي عشر سبتمبر بل العكس من ذلك فلواشنطن سجل كبير في دعم النظم التسلطية والاستبدادية. وعقب هذه برز اتجاه واضح في الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية مفاده أن تطبيق الديمقراطية في المنطقة يمثل مدخلاً أساسياً لمحاورة الجماعات الإرهابية². وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح ما سمي بمشروع (الشرق الأوسط الكبير) في سنة 2004، فما هو هذا المشروع؟ وما هي مكوناته وكيف تعاطى النظام الجزائري مع مثل هذه المشاريع الإصلاحية الموجهة أمريكياً؟

2. مشروع الشرق الأوسط الكبير ومكوناته:

جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير كمحرك أساسي لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية عبر الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال سياسة تدخلية تقوم على التركيز على أوضاع الدول العربية الداخلية، وبالتركيز بشكل خاص على الربط بين التطرف والعنف وبين نقص الحريات السياسية ومستويات التعليم وحقوق الإنسان وتحرير المرأة. فهذه الشعارات لم تكن سوى غطاء سياسياً يخفي وراءه نزعة عسكرية غربية تقودها أمريكا وتكون ساحة الجنوب هي المقصودة. فالولايات المتحدة في عهد جورج دبليو بوش الابن فضلت الديكتاتورية الإمبريالية على التحكيم والدبلوماسية متعددة الأوجه، كما أنها قررت التصرف بصفة أحادية وتسلطية وفرض مجموعة من العقود والاتفاقيات متعددة الأطراف لتصفير الفائض من الاقتصاد الأمريكي وضمان الموارد الأولية وخاصة من دول العالم الثالث³.

وقد تبلور مشروع إصلاح الشرق الأوسط من خلال عدة مراحل وخطوات "منهجية" حتى نتج عنه مشروعاً (الشرق الأوسط الكبير) و(الشرق الأوسط الجديد) من خلال خطاب:

- ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة في 04 ديسمبر 2002⁴.

- خطاب كولن باول وزير الخارجية الأمريكي السابق في 12 ديسمبر 2002 .

- إعلان مشروع الشرق الأوسط الكبير في 09 فبراير 2004

- وأخيراً مشروع الشرق الأوسط الجديد والذي تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية في 20 يوليو 2007 .

وهذه الخطوات تشكل رؤية مشتركة، ولا تخلو من التباين حول ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية⁵. ويستند مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى تقرير التنمية البشرية عن الوطن العربي لعامي 2002 - 2003 لتحديد النواقص الثلاثة (الحرية، المعرفة، تمكين المرأة) باعتبار أن هذه الثغرات ساهمت في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية للولايات المتحدة والدول الأوروبية. ومن هنا ربطت الولايات المتحدة مصالحها وأمنها واستقرارها بأمن وتحسين الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط⁶. ويتكون المشروع من مقدمة وثلاثة عناوين، أما المقدمة فقد عدت أن الشرق الأوسط يمثل تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي وترى أن تزايد عدد المحرومين من حقوقهم في المنطقة سيسفر عن زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، وبعد المقدمة يتم سرد مجموعة من الإحصائيات بالغة السلبية والتي تصف الوضع الحالي في المنطقة ومنها:

- مجموع إجمالي الدخل المحلي في دول جامعة الدول العربية أقل من نظيره في اسبانيا.

- 40% من العرب البالغين أميون وتشكل النساء ثلثي هذا العدد .

- لا تشغل المرأة سوى 3,5% من المقاعد البرلمانية في الدول العربية .

ويؤكد المشروع أن هذه الإحصائيات تشير إلى أن المنطقة تقف عند مفترق طرق، وأن ذلك يشكل تحدياً لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني والبديل لهذا الواقع هو الإصلاح⁷. وقد حددت المبادرة ثلاثة أهداف رئيسية لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير هي:

1 - تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وفيه تبرز النقاط التالية :

أ - تشكو الدول العربية من نقص في الحرية يضعف التنمية البشرية فيها .

ب - الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، وهما مفقودتان في المنطقة.

ت - المنطقة العربية تأتي في المنطقة الأدنى في العالم من حيث التعبير عن حرية الرأي .

ث - تعزيز الانتخابات الحرة في المنطقة .

ج - الاهتمام بوسائل الإعلام المستقلة في المنطقة .

2 - بناء المجتمع المعرفي ويتضمن هذا البند العديد من الأفكار الأساسية منها :

أ - تشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة وهجرة العقول المتواصلة تحدياً لآفاق التنمية فيها، ولا يمثل ما تنتجه الدول العربية من الكتب سوى 1% من الإجمالي العالمي .

ب - يقوم بناء المجتمع المعرفي على مبادرات ثلاث (التعليم الأساسي، التعليم بواسطة شبكة الاتصالات العالمية الانترنت، وتدريب إدارة الأعمال) .

3 - توسيع الفرص الاقتصادية : ويمكن هنا استعراض بعض الأفكار في هذا البند على النحو

التالي:

أ - إن تحسир الهوة الاقتصادية يتطلب تحولاً اقتصاديا يطلق قدرات القطاع الخاص.

ب - إن نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال يشكل عنصراً مهماً لنمو الديمقراطية والحرية .

ت - إن تقوية القطاع المالي يكون عنصراً ضرورياً للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وإيجاد فرص عمل⁸.

وعليه فهذا المشروع يمثل الجاذبية الفكرية للولايات المتحدة (الثقافة والإيديولوجيا)، إلى جانب القدرات العسكرية والاقتصادية التي تتوفر عليها بما يساعدها على الانفراد بالتحكم في العالم⁹.

وبعد مضي أكثر من عشر سنوات على إطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير تبدو محدودية الأثر الذي تركته في تحفيز خطط الإصلاح والتغيير في المنطقة وتردي وإخفاقات تجربة العراق لبناء دولة ديمقراطية، مما عزز الانطباع بعدم وجود رغبة حقيقية لدى الولايات المتحدة للإصلاح والتغيير في الوطن العربي، وهذا ما يؤكد لاقتناع الأمريكية بأن ولوج المسار الديمقراطي الفعلي عبر الانتخابات سيؤدي في غالب الأحيان إلى صعود قوى معارضة للمشروع الأمريكي في الهيمنة، والسيطرة في الكثير من الدول المرشحة للمشيئة الأمريكية، وهذا ما صدقته وقائع الانتخابات الديمقراطية بعد ثورات الربيع العربي في كل من مصر وتونس¹⁰.

كما أن ممارسة الضغط على دول بعينها بهدف تعديل سياستها الداخلية للتوافق مع الإصلاح السياسي والديمقراطية كان انتقائياً فبعض الدول التي تتمتع بقدر من الديمقراطية إلى حد ما تم الضغط عليها بمراعاة الإرهاب. وفي المقابل هناك العديد من دول الشرق الأوسط والأكثر انتهاكاً للديمقراطية لم يتم الضغط عليها لتعاونها في مكافحة الإرهاب. وبالتالي يفرض الإصلاح السياسي على الدول التي تخالف السياسة الأمريكية بغض النظر عن مدى ديمقراطيتها أو استبدادها. وهذا ما يؤكد أن آثار الحادي عشر من سبتمبر لم تدم كثيراً، حيث سريعاً ما أصبحت المصالح الأمريكية المحدد الأساسي تجاه قضية الإصلاح السياسي والديمقراطية، وظلت هذه القضية مثاراً للجدل بفوز الديمقراطيين في انتخابات الرئاسة الأمريكية.

حيث أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما حقيقة أن الديمقراطية تشكل تحدياً أمام الدول، كما أكد عدم فرض نظام حكم معين على أية دولة، ولكن الحكومات لا بد من أن تعبر عن إرادة شعوبها، فالحرية في التعبير والقدرة على إدارة الحكم وحكم القانون والمساواة والشفافية "ليست أفكاراً وقيماً أمريكية وإنما هي حقوق الإنسان عموماً، ونحن سندعمها مهما كلفنا ذلك". وبالتالي لا تؤمن الإدارة الأمريكية الديمقراطية بفرض الإصلاح السياسي والديمقراطية بقوة بعد درس العراق¹¹.

3. الإستراتيجية الأمريكية للإصلاح السياسي في الجزائر بين القيم والمصالح

إذا كانت أولوية الولايات المتحدة الأمريكية هي إدارة العالم مع اللاعبين الأساسيين على الساحة الدولية فإن المصلحة الوطنية الأمريكية تقتضي دعم الاستقرار في بعض المناطق المهمة في العالم النامي وهو ما جعلها تركز جهودها على عدد قليل من الدول، التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على التطور والاستقرار الجهوي لمناطقها والحفاظ على مصالحها المتزايدة بما وفق إستراتيجية إعادة انتشار الدبلوماسية. وتعد الجزائر أحد أهم هذه المناطق والتي اكتسبت أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في إطار تجسيد إستراتيجيتها للحفاظ على مصالحها الحيوية العالمية وهو ما اعتبرته فرنسا انتهاكاً لمنطقة نفوذ مباشرة لها وتهديداً لمصالحها ومكانتها في العلاقات الدولية¹². ونظراً للموقع الجيو إستراتيجي للجزائر وما تتمتع به من خيارات، جعل كل ذلك من مستقبلها السياسي محط انشغال عميق لأمريكا وحلفائها في أوروبا لأن تدهور الأوضاع في الجزائر أو انتقال النظام القائم إلى المتطرفين سيهدد منطقة البحر المتوسط وكذا أسواق النفط والغاز بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الداخلية للبلاد.

وقد حرصت الولايات المتحدة وهي تتناول مسألة الديمقراطية والحريات على استحضار الملف الاقتصادي والأمني الذي يمثل لغة المصالح حيث عملت الولايات المتحدة على الحفاظ على الوضع القائم في الجزائر كما حرصت على عدم إحداث أي تغييرات جذرية تمس سياسة هذا البلد خاصة بعد تنامي الحركة الإسلامية في الجزائر وكانت تتخوف من تغيير يأتي من الشارع ويؤدي إلى تكرار التجربة الإيرانية مع كل ما ترتب عنه من قلق للولايات المتحدة خلال مرحلة طويلة، واعتبرت الولايات المتحدة أن الجزائر ستشكل خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة سواء وصل الإسلاميون الراديكاليون إلى السلطة أو بقي تيار آخر في الحكم. أما الإسلاميون فإن علاقة أمريكا معهم كانت متوترة وأما إذا وصل إلى السلطة تيار ديمقراطي معتدل فإن الولايات المتحدة كانت تعتبر ذلك أخطر لأن تلك السلطة ستكون لها شرعية الشعب وستحترم قواعد اللعبة الديمقراطية بما في ذلك احترام السيادة للدولة بكل أشكالها ومن هذا المنطلق فستكون المعاملة مبدأً التوازن والند للند، ولهذا الأسباب فإن السياسة المعلنة للولايات المتحدة

ممثلة إما بالديمقراطيين أو المحافظين تصور على أنها تساند عملية الإصلاح السياسي في الجزائر ولكنها على عكس ذلك كانت على اتصال دائم مع أطراف في النظام الجزائري معادية لفكرة الإصلاح¹³. وحتى الخطاب الأمريكي متناقض مع نفسه فبينما تنادي الولايات المتحدة بتطبيق الإصلاح الديمقراطي رغم أنه ليس بالمسألة السهلة بالنظر إلى طبيعة وخصوصية الدول العربية والتي تحتاج إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية وثقافية قبل الولوج في العملية السياسية وهي تصر على لعب دور مزدوج حيث تبدي رغبة قوية في خطاباتها الرسمية بينما تقوم بتكثيف الإجراءات والقيود على الحقوق المدنية بدعوى مكافحة الإرهاب¹⁴.

وقد يتوضح ذلك من خلال متابعة الإدارة الأمريكية للمسار الديمقراطي المتعثر في الجزائر أو ما يطلق عليه بالعجز الديمقراطي من خلال تتبع مسار العلاقات الأمريكية الجزائرية مع مجيء الجمهوريين للحكم. والذي سبقهم قبل ذلك إدانة صريحة من الديمقراطيين بضغط مجموعة من نواب الكونغرس ضمن مذكرة رسمية شديدة اللهجة للحكومة الجزائرية سنة 1994 تتكون من أربعة نقاط:

- ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية .
- استئناف العملية الانتخابية .
- إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية .
- احترام حقوق الإنسان .

كما دعت المذكرة إلى ضبط الأجهزة الأمنية من جهة وضرورة خروج الجيش من الساحة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لتشمل جميع مكونات الشعب الجزائري من دون استثناء¹⁵.

وبعد هجمات 11 سبتمبر سجل المهتمون بالعلاقات الجزائرية الأمريكية حدوث تقارب ملحوظ بين البلدين خلال سنة 2001 - 2002 نتيجة لزيادة التعاون في مجال التصدي للإرهاب وزيادة حجم التجارة المشتركة والاستثمارات الأمريكية الخاصة في الجزائر ومعظمها استثمارات في مجال النفط، وازدادت العلاقات وضوحاً عندما أعلن رئيس قسم مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية (فرانسيس تايلور) عند وصوله إلى العاصمة الجزائرية في 27 يونيو 2002 في ندوة صحفية "إن الجزائر من أصدق شركاء الولايات المتحدة وأكثرهم ثباتاً" وكان مسئول أمريكي رفيع أعلن في وقت سابق عن أن الولايات المتحدة تؤيد الجزائر في حربها ضد الإرهاب من خلال بعض برامج التدريب المشترك، وغير ذلك من صور المساعدة الأخرى التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة للجزائر في الموضوع. بما في ذلك تدريب القضاة الجزائريين على الاستقلالية والشجاعة والقدرة على اتخاذ القرارات على أساس من القانون. كما عرفت

العلاقات بين الجزائر وواشنطن تطورات مذهلة منذ انضمام الجزائر إلى الحوار مع حلف الناتو وقيام العديد من الوفود العسكرية الأمريكية بزيارة الجزائر الأمر الذي فهم منه أنه دعم للرئيس عبد العزيز بوتفليقة على حساب المعسكر الفرنسي في السلطة¹⁶.

ومع هذا التقارب الجزائري الأمريكي إلا أن التقرير الصادر عن كاتبة الدولة الأمريكية لوضعية حقوق الإنسان لسنة 2000 انتقد بشدة الحكومة الجزائرية واعتبرها منتهكة بشكل كبير جداً لحقوق الإنسان، لكن إدارة واشنطن عندما تخير بين أن تضمن مصالحها وبين أن تدافع عن حقوق الإنسان فإنها تختار حماية مصالحها أولاً وأخيراً. ومع أن التقرير الأمريكي سنة 2000 حول حقوق أذان الحكومة الجزائرية فإن سفيرة أمريكا السابقة بالجزائر (جانيت ساندرسون) طلبت من الكونجرس الأمريكي في أكتوبر 2000 توسيع التعاون السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي مع الجزائر حرصاً من واشنطن على تقزيم الدور الفرنسي في الجزائر¹⁷.

كما انتقدت الإدارة الأمريكية الممارسات الانتخابية المشكوك فيها والتي من شأنها إعاقة التقارب الجزائري الأمريكي، ووجهت الكثير من الانتقادات لمسار عملية التحول الديمقراطي. ففي انتخابات 2004 والتي شكلت محطة تاريخية بالغة الأهمية للجزائر وسجل الملاحظون والمختصون فيها بإمكانية العبور إلى الدور الثاني بسبب قوة المتنافسين حيث أكدت الإدارة الأمريكية على ضرورة ضمان انتخابات رئاسية شفافة على لسان مساعد الدولة الأمريكي للخارجية السيد لوران كراتير¹⁸.

وفي تقرير سنة 2003 - 2004 والذي تناول تطور أوضاع حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على ضوء المبادرة الشرق أوسطية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية واعتبرتها جوهر سياستها في المنطقة وعن الجزائر جاء في التقرير ما يلي:

- تراجع موجة العنف وأوضاع حقوق الإنسان عرفت تحسناً كبيراً إلا أنه هناك بعض الاعتقالات التعسفية كما أقدمت الحكومة على الحد من حرية التعبير.

- شرعت الجزائر في بعض الإصلاحات على الصعيد القضائي والقانوني، كما قلت التقارير التي تؤكد تورط قوات الأمن في اختفاء المواطنين وتم تسجيل مستوى أقل من استعمال القوة الزائدة من طرف قوات الأمن، كما قام الرئيس بوتفليقة بألية خاصة لمتابعة ملف المفقودين برئاسة السيد فاروق قسنطيني (رئيس اللجنة الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان) وقد سجل التقرير بارتياح منح الحكومة الجزائرية المزيد من التأشيرات لمنظمات حقوق الإنسان الدولية¹⁹.

وقد حاولت السلطات الجزائرية الاستجابة لهذه الانتقادات وتحسين صورتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وترقية حقوق المرأة والتحسين من المستوى المعيشي والاقتصادي للشعب وكذا إضفاء نوع من الشفافية على العملية الديمقراطية. كل هذا دفع بالعديد من المسؤولين الأمريكيين للإشادة بهذا التحسن، ففي 2009/02/12 زار وفد من الكونغرس مكون من 12 عضو ترأسهم السيدة روني هاور الجزائر مستفسراً عن التجربة الديمقراطية في الجزائر والاستحقاق الانتخابي لسنة 2009 حيث طرح سؤالاً حول الانتخابات والمعارضة وحرية التعبير والصحافة ودور المجتمع المدني وقدم صورة إيجابية عن الوضع العام في الجزائر بعد لقائه عدد من المسؤولين وممثلين عن المجتمع المدني وأشادوا بالتطور الكبير الذي عرفته الجزائر في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وقد صرحت السيدة هاور "أنها جاءت إلى الجزائر من أجل الحصول على الصورة الحقيقية عن الوضع العام في البلاد ونقلها إلى أعضاء الكونغرس الأمريكي"، كما أعطت صورة حسنة عن "قانون ممارسة الشئائر الدينية لغير المسلمين"، الذي تعرض لموجة من الانتقادات الدولية من طرف منظمات حكومية وغير حكومية تُعنى بمجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد قال الوفد "أنا كمسيحي لا أرى ما يمنع من ممارسة الشعيرة الدينية في ظل هذا القانون"²⁰.

ورغم هذه الانتقادات والتحفظات التي ظل يرددها المسؤولون الأمريكيون خلال زيارتهم إلى الجزائر أو في التقارير السنوية التي تصدر عن الخارجية الأمريكية حول وضع حقوق الإنسان في العالم إلا أنه لا ينبغي إغفال أن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ما هي إلا مجرد وسيلة وليست غاية للسياسة الأمريكية والتي تستعملها كورقة ضغط لضمان مصالحها وابتزاز الأنظمة العربية²¹.

ويبدو أن الجزائر اختارت الرد على المبادرة الأمريكية للإصلاح في المنطقة العربية من خلال جامعة الدول العربية وهذا لتعزيز القدرة السياسية الدفاعية في مواجهة ضغط مطلب الإصلاح، وهو ما ظهر جلياً في القمم العربية التي أكدت على رفض الإصلاح من الخارج وأن الإصلاح يجب أن يكون داخلياً²².

وكان أمين عام جامعة الدولة العربية أول من أعرب عن موقف الرفض لمشروع الشرق الأوسط الكبير وتلاه وزير الخارجية السعودي ثم الرئيس المصري فوزير الخارجية اللبناني وقد دعا عمرو موسى الدول العربية إلى التعامل بشكل جماعي مع التطورات الخطيرة التي تشهدها البلدان العربية لأنها عاجزة عن مواجهتها بشكل منفرد أما الرئيس المصري فقد اعتبر أن البلدان العربية تمضي على طريق التنمية والتحديث والإصلاح بما يتفق ومصالح شعوبها وقيمها وتلبية لحاجاتها وخصوصياتها وهويتها العربية وعدم قبولها فرض نمط إصلاح على الدول العربية والإسلامية من الخارج، أما وزير الخارجية اللبناني فقد شبه مشروع الإصلاح الأمريكي باللباس الجاهز المفروض من الخارج²³.

كما انتهجت الجزائر سبيل الإصلاحات الاقتصادية والتربوية والتجارية والمالية التي لم تلق الاعتراض نفسه وقد شرعت فيها منذ زمن بعيد واتخذتها كأولوية عن الإصلاحات السياسية والدستورية والتي أخذت بما كل النظم العربية كمحاولة للهروب من عملية التغيير والتي لم تصبح فقط مطلباً داخلياً بل أصبحت مطلباً دولياً ملحاً²⁴.

4. الخاتمة:

كان لظهور ما عرف بالربيع العربي في أواخر عام 2010 بمثابة لحظة مفعمة بالأمل بالنسبة لأنصار من كانوا يرون التغيير التقدمي في مختلف أنحاء العالم العربي، فقد تمت الإطاحة بأنظمة من الذين وقفوا لفترة طويلة في طريق الإصلاح السياسي الهادف في بلدان المنطقة وفق الرؤية الغربية وتحديدًا الأمريكية، وكان لسقوط هذه الدكتاتوريات التي حكمت هذه البلدان لفترة طويلة في مواجهة الاحتجاجات العارمة علامة واضحة على أن التغيير الديمقراطي أصبح في متناول اليد، ولكن على مدى السنوات العشر الماضية شهد العالم العربي استعادة لكثير من هاته الأنظمة لقدارتها على الصمود، وفقدان الحركات المؤيدة للديمقراطية لزعيمها، وصراعات بين الأولى والثانية شملت قوى إقليمية ودولية، فأصداء صرخات "الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية" التي هيمنت على الانتفاضات العربية في عام 2011 لا تزال باقية بشكل خافت في عام 2024، لقد غرقت الدعوات الشعبية لتحسين الآفاق الاقتصادية والتغيير السياسي في جميع أنحاء العالم العربي بما فيها الجزائر تدريجيًا بسبب القوى المضادة للثورة، والاستجابات الدولية الفاترة بما فيها الرؤية الأمريكية التي حاولت من خلال هذا أن تستفيد من إدخال المنطقة في مستنقع من الفوضى والعنف والبؤس توجهه وفق مداركها وتوجهاتها، فالحديث عن ضرورة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في العالم العربي وصياغة مجموعة من التوصيات حول كيفية دفع الحكومات العربية إلى العمل على تنفيذها يرقى إلى مستوى المؤامرة الأمريكية لإثارة الثورات في المنطقة، فمذ الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر 2001، أصبحت مسألة الإصلاح السياسي العربي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في أذهان صناع السياسات الغربيين بمكافحة الإرهاب، وأصبحت موضوعاً مهماً للمناقشة في المنطقة غير أن الضغط الخارجي لم يكن كافياً لإثارة نقاش حول الإصلاح في غياب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية، حيث أن هذه العوامل هي التي دفعت أغلب الحكومات العربية إلى قبول ضرورة التغيير وشجعت المنتقدين المحليين على التحدث بصراحة أكبر فأصبح الإصلاح السياسي الآن موضوعاً يثير القلق الإقليمي، فاحتلال الولايات المتحدة للعراق أدى إلى تعريض الحكومات العربية لاتهامات جديدة بعدم الكفاءة من جانب مواطنيها، وعزز رغبتها في تصوير نفسها

على أنها إصلاحية وأدى الحادي عشر من سبتمبر إلى تشديد الإجراءات الأمنية وتقييد الحقوق المدنية والسياسية في البلدان العربية، في نفس الوقت الذي عزز فيه الحاجة إلى الإصلاح، فتعرضت بعض البلدان لضغوط سياسية لا علاقة لها بتهديد الإرهاب مما أجبرها على مواجهة ضرورة التغيير.

5. الهوامش:

(1) - عبد الإله بلقزيز، "حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، يونيو 2004، ص 86.

(1) - حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 349، مارس 2008، السنة 30، ص 24.

(1) - James Hatfield : le cartel bush ou l'itinéraire d'un fils privilégié – comment fabrique-on un président des états-unis ? (ed Timeli – 2003) , p 35 .

(1) - إبراهيم محمد عزيز، "إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، السليمانية، مطبعة رون، 2010، الطبعة الأولى، ص 58.

(1) - المرجع السابق، ص 57 - 58 .

(1) - المرجع السابق، ص 67 - 68 .

(1) - حمزة محمد أبو الحسن، "إشكالية السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الإصلاح في الوطن العربي في ظل النظام السياسي الدولي الراهن"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الدراسات 12، دمشق، 2013، ص ص 196-197.

(1) - أحمد تاج الدين وآخرون، "مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط"، مركز المحروسة للنشر، 2007، ط1، ص ص 141 - 151 .

(1) - Joseph. Nye, The Changing Nature of the World Power (Political Science Quarterly, vol 105 n° 2. 1999), p12 .

(1) - عبد الغني نصر علي الشميري، "سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم والمصالح"، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص 341 .

(1) - أشرف محمد عبد الله ياسين، "السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، ربيع 2010، ص 89، 90، ينظر أيضاً - أندرو ألبرتسون، "سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي"، مقال منشور ضمن كتاب آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، يناير، 2011، ص ص 111 - 113 .

- (1) - منيرة بلعيد، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر 1992 - 2002"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق - قسم العلوم السياسية، 2005، ص 92 .
- (1) - عابد شارف، "تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر تراوح مكانها"، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 14 فبراير 2013، ص 6 .
- (1) - Martina Ottawayt, Democratic Miragen in the Middle East (Carnegie Endow ment international) peace at : <http://www.ceip.org>
- (1) - أحمد مهابة، "الجزائر تحت المجهر الأمريكي - الفرنسي"، القاهرة : مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، نوفمبر 1994، ص ص 124، 126 .
- (1) - عبد الرحمن الخالدي، "الجزائر : نقطة تقاطع السياسة الفرنسية الأمريكية"، 2003/05/03 <http://www.maghress.com/attajdid/11497> .
- (1) - المرجع السابق .
- (1) - حشود نور الدين، "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992 - 2004"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق - قسم العلوم السياسية، 2005، ص 69، 70 .
- (1) - تقرير حول حقوق الإنسان في الجزائر 2003 - 2004 من الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية <http://www.state.gov>
- (1) - وفد عن الكونجرس الأمريكي يقدم صورة إيجابية عن وضع البلاد ويؤكد هناك الكثير مما يمكن تعلمه من تجربة الجزائر، جريدة المساء الجزائرية، 18 - 02 - 2009، <http://www.el-massa.com/ar/content/view/18002>
- (1) - حشود نور الدين، "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992 - 2004"، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 75 .
- (1) - عبد الإله بلقزيز، "حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، يونيو 2004، ص 90 .
- (1) - مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، "المبادرات الغربية حول الشرق الاوسط"، 2004/10/1، <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?5888> .
- (1) - Gabriel. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture Political Attitudes and Democracy in Five Nations (boston,MA:little,Brown and Co, 1995) .
- مجلة الدفاع الوطني اللبناني، "المبادرات الغربية حول الشرق الاوسط"، 2004/10/1، <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?5888>
- 6. قائمة المصادر والمراجع:**
- 1 - عبد الإله بلقزيز، "حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، يونيو 2004.

- 2- حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 349، مارس 2008.
- 3- James Hatfield : **le cartel bush ou l'itineraire d'un fils privilegiee – comment fabrique-on un president des etats-unis ?** (ed Timeli – 2003).
- 4- إبراهيم محمد عزيز، "إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، السليمانية، مطبعة رون، 2010، الطبعة الأولى.
- 5 - حمزة محمد أبو الحسن، "إشكالية السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الإصلاح في الوطن العربي في ظل النظام السياسي الدولي الراهن"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الدراسات 12، دمشق، 2013.
- 6 - أحمد تاج الدين وآخرون، "مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط"، مركز المحروسة للنشر، 2007.
- 7 - Joseph. Nye, **The Changing Nature of the World Power** (Political Science Quarterly, vol 105 n° 2. 1999).
- 8 - عبد الغني نصر علي الشميري، "سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم والمصالح"، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت، 2014.
- 9 - أشرف محمد عبد الله ياسين، "السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، ربيع 2010.
- 10- أندرو ألبرتسون، "سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي"، مقال منشور ضمن كتاب آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، يناير، 2011.
- 11 - منيرة بلعيد، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر 1992 - 2002"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق - قسم العلوم السياسية، 2005.
- 12 - عابد شارف، "تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر تراوح مكانها"، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 14 فبراير 2013.
- 13- Martina Ottawayt, **Democratic Miragen in the Middle East** (Carnegie Endow ment international) peace at : <http://www.ceip.org>
- 14- أحمد مهابة، "الجزائر تحت المجهر الأمريكي - الفرنسي"، القاهرة : مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، نوفمبر 1994.
- 15- عبد الرحمن الخالدي، "الجزائر : نقطة تقاطع السياسة الفرنسية الأمريكية"، 2003/05/03 . <http://www.maghress.com/attajdid/11497> .

16 - حشود نور الدين، "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992 - 2004"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق - قسم العلوم السياسية، 2005.

17 - تقرير حول حقوق الإنسان في الجزائر 2003 - 2004 من الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية <http://www.state.gov>

18- وفد عن الكونجرس الأمريكي يقدم صورة إيجابية عن وضع البلاد ويؤكد هناك الكثير مما يمكن تعلمه من تجربة الجزائر، جريدة المساء الجزائرية، 18 - 02 - 2009،

<http://www.el-massa.com/ar/content/view/18002>

19 - مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، "المبادرات الغربية حول الشرق الاوسط"، 2004/10/1، <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?5888>.

20 - Gabriel. Almond and Sidney Verba, **The Civic Culture Political**

Attitudes and Democracy in Five Nations (boston, MA: little, Brown and Co, 1995) .